مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٣)
الإصدار السابع عشر
٢٠٢٤ (١-١٦)

# الآثار الاقتصادية لحرب السابع من اكتوبر على إسرائيل

د. زياد محمد عياد

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يوليو ٢٠٢٤م

**الملخص**

يهدف البحث إلى دراسة الأثار الناجمة عن حرب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ على الاقتصاد الإسرائيلي، وما لهذه الحرب من تداعيات على اقتصادية مختلفة عن تداعيات حروب إسرائيل السابقة، كون هذه الحرب في حدودها الجغرافية تعتبر في قلب الجبهة الداخلية لإسرائيل، وبالتحديد في المنطقة المعرفة جغرافيا بأنها الأهم زراعياً، وقريبه جداً من كثير من المناطق الصناعية والموانئ الحيوية للاقتصاد الإسرائيلي.

و تناولت الدراسة أهم مقومات الاقتصاد الإسرائيلي و حجم هذا الاقتصاد، و الناتج المحلي و أبرز القطاعات الاقتصادية في إسرائيل، كما ان الدراسة جاءت للبحث عن مدى تأثير هذه الحرب على قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي المختلفة، والتكلفة المالية المتوقعة لهذه الحرب وفق لتقدير المؤسسات الإسرائيلية، التي ترى أنها حرب مختلفة في أثرها عن الحروب السابقة .

و جاءت نتائج الدراسة لتشير إلى هذه التداعيات الاقتصادية الكبيرة من خلال الأرقام الواردة عن المؤسسات الاسرائيلية المختلفة التي تشير إلى الضرر الذي لحق بالاقتصاد و المتوقع أن يلحق بكثير من قطاعات هذا الاقتصاد في المرحلة المقبلة، و أهم التوصيات هي فك الارتباط القائم بين الاقتصاد الفلسطيني و الإسرائيلي بإلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية .

*** مقدمة**

تواجه إسرائيل الكثير من التحديات التي تعصف باقتصادها منذ بدء حرب السابع من أكتوبر للعام الحالي ٢٠٢٣، حيث تواجه صعوبات لم تشهدها من قبل، وهو ما دفعها لمطالبة الولايات المتحدة بدعمها بمليارات الدولارات، فعدا عن كلفة الحرب الأولية التي تقدر بنحو ٥٠ مليار دولار، ألقت الحرب تداعيات وتأثيرات على مختلف القطاعات الاقتصادية بالسوق الإسرائيلية، وهي تأثيرات أسهمت بتعطيل عديد المرافق بدرجات مختلفة، وأبرزها، فروع البناء، والسياحة، والقطاع الصناعي والزراعي، والترفيه، والمقاهي والمطاعم، الأمر الذي انعكس بتعطيل مئات الآلاف من القوى العاملة. وفي ظل هذه التداعيات تشير بعض التقديرات إلى تراجع كبير في النمو الاقتصادي، فيرى كبير الاقتصاديين في وزارة المالية، (شموئيل أبرامزون)، أن إسرائيل سينخفض نمو اقتصادها إلى ٢٪ فقط، أما للعام المقبل فيرجح أن النمو سيصل

إلى ١.٦٪ فقط، بعد أن كانت التقديرات قبل الحرب تشير إلى نمو ٣.٤٪ (وتد، ٢٠٢٣).

ومن أبرز هذه الآثار انسحاب الاستثمارات من إسرائيل، والتأثير السلبي على بورصة (تل أبيب)، حيث انسحبت عدد من الشركات الأجنبية وبخاصة شركات التكنولوجيا التي رأت أن تكرار الحروب منذ عام ٢٠٠٨ يهدد استثماراتها، والأثر الأكبر على اقتصاد دول الاحتلال سيكون بعيد المدى حيث يستبعد قدوم استثمارات جديدة في المدى المنظور (العربي اليوم، ٢٠٢٣).

وفي تقرير نشره موقع (CNBC) الاقتصادي باللغة العربية حول مدى تحمل الاقتصاد الإسرائيلي تكلفة هذه الحرب، فإن دولة الاحتلال تتحمل تكاليف باهظة، حيث تصل كلفة اليوم القتالي نحو ٢٠٠ مليون شيكل (٤٩ مليون دولار)، بما في ذلك نفقات استدعاء الاحتياط والذخيرة والمؤن، وأن تكلفة الجندي الواحد من راتب ونفقات غذاء وتشغيل كان يصل قرابة ١٢٩ دولاراً في حرب سنة ٢٠١٤ من الأرقام المعلنة، ما يعني أن حشد نحو ٣٦٠ ألف جندي يكبد الموازنة نحو ٤٦ مليون دولار يومياً لهذا البند وحده، أو ١.٤ مليار دولار شهرياً، دون النظر إلى مقارنة فروق الأسعار بين عام ٢٠١٤ والآن. وهذه الكلفة تضاف إلى النفقات العسكرية التقليدية في الميزانية، لكن هناك كلفة أخرى تأتي من انقطاع جنود الاحتياط عن أعمالهم الأساسية في كافة قطاعات الدولة، ما يؤدي إلى تضرر الاقتصاد بصورة كبيرة إذا طالت فترة الاستدعاء (CNBC).

*** إشكالية الدراسة**

تستنزف عادة الحروب مقدرات الدولة الاقتصادية، حيث تتوقف أعمال القطاعات الاقتصادية أثناء الحروب حفاظاً على سلامة الدولة ومقوماتها الاقتصادية والبشرية، فضلاً عن استدعاء بعض من القوى العاملة للالتحاق بالجيش، وقد تتعرض بعض المرافق الاقتصادية للتدمير، وهذه الأحداث أو الافتراضات تنطبق على حالة إسرائيل في حرب ٧ أكتوبر من هذا العام، فقد شهدت تراجعاً اقتصادياً كبيراً في اقتصادها لتوقف عدد كبير من الأيدي العاملة عن العمل، وإعلان حالة الطوارئ في مناطق كثيرة ولفترات متعددة، الأمر الذي انعكس سلباً على حيوية الاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى الإنفاق على الجيش النظامي والاحتياطي، والتعويضات المالية التي أقرتها حكومة الاحتلال لعدة فئات من الشعب الإسرائيلي، وعليه فإن هذه الدراسة تعالج مشكلة التداعيات الاقتصادية السلبية وآثارها على الاقتصاد الإسرائيلي أثناء حرب السابع من أكتوبر الحالية.

*** أهمية الدراسة وأسئلتها**

توضح هذه الدراسة نقاط أساسية عدة، أبرزها آثار حرب السابع من أكتوبر على الاقتصاد الإسرائيلي، وتوضيح حالة الركود التي شهدتها بعض القطاعات الاقتصادية لدولة الاحتلال، والتكلفة الباهظة للإنفاق على الحرب من شراء معدات عسكرية وذخيرة، وتعويضات مالية لجنود الاحتياط، إضافة لذلك تحاول هذه الدراسة الوصول إلى الأرقام الحقيقية المعلنة لتكاليف هذه الحرب، ودورها في تحجيم الاقتصاد الإسرائيلي وتقليصه، من جهة أخرى توضح هذه الدراسة

الإجراءات التي اتخذها حكومة الاحتلال لتفادي الوضوع في حالة ركود اقتصادي، وامتداد هذه الآثار لتشمل قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والخدمات العامة، وتوضح هذه الدراسة الآثار السلبية على الأيدي العاملة في دولة الاحتلال الإسرائيلي ، وانخفاض قيمة عملة الشيقل الإسرائيلي. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي الآتي: ما آثار حرب السابع من أكتوبر على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي وتداعياتها على قطاعاته؟

*** الأسئلة الفرعية**

١- ما التكلفة الحقيقية لحرب السابع من أكتوبر على قطاع غزة؟

٢- ما أبرز القطاعات الاقتصادية التي شهدت توقف وانقطاع عن العمل؟

٣- ما الإجراءات التي اتخذها حكومة الاحتلال لتفادي الوضوع في حالة ركود اقتصادي؟

*** أهداف الدراسة**

*** الهدف الرئيس**

الكشف عن آثار حرب السابع من أكتوبر على قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي وتداعياتها على قطاعاته المختلفة.

*** الأهداف الفرعية**

١- الكشف عن التكلفة الحقيقية لحرب السابع من أكتوبر على قطاع غزة.

٢- الكشف عن أبرز القطاعات الاقتصادية التي شهدت توقف وانقطاع عن العمل.

٣- معرفة الإجراءات التي اتخذها حكومة الاحتلال لتفادي الوضوع في حالة ركود اقتصادي.

*** فرضية الدراسة**

أدت نفقات حرب السابع من أكتوبر على قطاع غزة وإجراءات الأمن التي تتخذها حكومة الاحتلال إلى تراجع في مستويات العمل والإنتاجية في قطاعات اقتصادية مختلفة، الأمر الذي ترك آثاراً وتداعيات سلبية على اقتصاد دولة الاحتلال.

*** منهجية الدراسة**

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي سنصف من خلاله آثار حرب السابع من أكتوبر على الاقتصاد الإسرائيلي، وتوضيح حالة الركود التي شهدها بعض القطاعات الاقتصادية في إسرائيل، ومن ثم تحليل المؤثرات السلبية التي تركتها هذه الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي.

*** الحدود الزمانية والمكانية**

١- الحدود الزمنية: فترة حرب السابع من أكتوبر للعام ٢٠٢٣.

٢- الحدود المكانية: اسرائيل.

*** الدراسات السابقة**

حتى إعداد هذه الدراسة لم يكن أية دراسات سابقة تتناول الآثار الاقتصادية لحرب ٧ أكتوبر على الاقتصاد الإسرائيلي، فقد كانت في مغظمها تقارير إخبارية ترصد التكلفة المعلنة للحرب، وتداعياتها على القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية المختلفة.

**وكان من أبرز هذه التقارير: –**

١– دراسة (نبيل، ٢٠٢٣): تناول الباحث مدى قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تحمل التكلفة العالية لحرب ٧ أكتوبر، ومدى قدرته على الخروج باقتصاد قوي، وقد أوضحت هذه الدراسة أن الاقتصاد مقبل على ركود بسبب تراجع الإنتاجية المتوقع وكلفة الحرب الكبيرة على اقتصاد إسرائيل، لذا اتخذت الحكومة الإسرائيلية إجراءات لعدم الدخول في حالة ركود، فقامت بزيادة ميزانية سنة ٢٠٢٤، فقد بلغت الميزانية العامة لعام ٢٠٢٣ قرابة ٤٨٤ مليار شيكل (١١٩ مليار دولار)، وفي عام ٢٠٢٤ ستكون ٥١٤ مليار شيكل (١٢٦ مليار دولار)، وهي الأكبر من نوعها في تاريخ إسرائيل، وهي ضمن خطة اقتصادية مطروحة أمام الكنيست، لتعالج الإشكاليات التنظيمية في الاقتصاد.

٢– دراسة (العربي اليوم، ٢٠٢٣) تناول هذا التقرير التداعيات الكارثية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على الصعيد الاقتصادي في كل من إسرائيل وغزة، فقد أوضح عن تأثير الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي بأن العدوان على القطاع يكلف إسرائيل مليوناً ونصف المليون دولار أميركي يوميًا، والاقتصاد الإسرائيلي لا يستطيع تحمل حرب طويلة.

*** الاقتصاد الإسرائيلي ومقوماته**

*** حجم الاقتصاد الإسرائيلي**

**أولاً: لمحة عن الاقتصاد الإسرائيلي**

يعد اقتصاد إسرائيل اقتصاد سوق حر ومتطور، وازدهار الاقتصاد الإسرائيلي المتقدم يسمح لدولة الاحتلال بأن تتمتع بمستوى عالٍ من الرفاهية، ولديها بنية تحتية اقتصادية حديثة تنافس العديد من الدول الغربية، وقطاع تكنولوجيا عالية وتنافسي، ولديها ثاني أكبر عدد من الشركات الناشئة في العالم بعد الولايات المتحدة، وثالث أكبر عدد من الشركات المدرجة في بورصة ناسداك بعد الولايات المتحدة والصين. إضافة لذلك قامت الشركات التكنولوجية الأمريكية، مثل إنتل، ومايكروسوفت، وأبل، ببناء مرافق البحث والتطوير الخارجية في إسرائيل، وقامت حوالي ٤٠٠ شركة متعددة الجنسيات تعمل في مجال التكنولوجيا الفائقة بافتتاح مراكز للبحث والتطوير في دولة الاحتلال (سويلم، ٢٠٢٢).

وأهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الكيان الصهيوني هو التكنولوجيا العالية والتصنيع الصناعي، إذ تعد صناعة الألماس الإسرائيلية من أحد المراكز العالمية لقطع الألماس وصقله، إذ تبلغ حصتها الإجمالية من السوق الإسرائيلية ٢٣.٢٪ ومن إجمالي الصادرات نسبة تماثلها، وبما أن دول الاحتلال الصهيوني تعد فقيرة نسبياً في الموارد الطبيعية، فإنها تعتمد بالتالي على واردات النفط والمواد الخام والقمح والسيارات والماس غير المصقول ومدخلات الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، فإن اعتمادها شبه الكامل على واردات الطاقة قد يتغير في المستقبل، فقد أدت الاكتشافات الأخيرة لاحتياطيات الغاز الطبيعي قبالة سواحلها وصناعة الطاقة الشمسية الإسرائيلية دوراً مهماً في قطاع الطاقة الإسرائيلي (النقيب، ومفيد، ٢٠٢٣).

يضاف إلى ذلك أن جودة التعليم العالي في دول الاحتلال الإسرائيلي، وتأسيس مجتمع مثقف أحد أهم الركائز

والمسؤول عن الدخول في ازدهار التكنولوجيا العالية في البلاد والتنمية الاقتصادية السريعة حسب المعايير الإقليمية. وقد طورت الدولة بنية تحتية تعليمية قوية ونظام حصانة عالي الجودة لبدء الأعمال التجارية لترويج الأفكار الجديدة المتطورة لإنشاء سلع وخدمات ذات قيمة. وقد سمحت هذه التطورات للبلاد بإنشاء تركيز عال من شركات التكنولوجيا الفائقة في جميع أنحاء مناطق البلاد. وتحظى هذه الشركات بدعم مالي من صناعة رأس المال الاستثماري القوية (يارون، ٢٠١٩).

في العقود الأولى من عمره، كان الاقتصاد الإسرائيلي خاضعاً لسيطرة الدولة إلى حد كبير، وتم تشكيله من خلال أفكار الديمقراطية الاجتماعية. في السبعينيات والثمانينيات، خضع الاقتصاد لسلسلة من إصلاحات السوق الحرة وتم تحريره تدريجياً. وفي العقود الثلاثة الماضية، نما الاقتصاد بشكل كبير، على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد زاد بشكل أسرع من الأجور (سويلم، ٢٠٢٢).

ودولة الاحتلال تعد الأكثر تطوراً وتقدماً في غرب آسيا، وتمتلك المركز السابع عشر من أكبر احتياطيات النقد الأجنبي في العالم وأعلى متوسط ثروة لكل شخص بالغ في الشرق الأوسط، والعاشر على مستوى العالم من حيث الأصول المالية للفرد، ووهي تاسع أكبر مصدر للأسلحة في العالم، ويحقق الاقتصاد الإسرائيلي نمواً واضحاً في الناتج المحلي الإجمالي في العالم، حيث قدر صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي لدولة الاحتلال بحوالي ٥٦٤ مليار دولار أمريكي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٥٨٢٧٠ دولاراً أمريكيًا حتى العام ٢٠٢٣ (مركز الأبحاث والمعلومات الإسرائيلي، ٢٠٢٣).

**ثانياً: تطورات اقتصاد دول الاحتلال الإسرائيلي**

بعد احتلال إسرائيل لمناطق عام ١٩٤٨ واجهت إسرائيل أزمة اقتصادية عميقة، كان عليها أيضًا استيعاب مئات الآلاف من اللاجئين اليهود من أوروبا وما يقرب من مليون من العالم العربي، وقد كانت إسرائيل مرهقة ماليًا وواجهت أزمة اقتصادية عميقة، مما أدى إلى سياسة التقشف من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٩. وكانت معدلات البطالة مرتفعة، وكانت احتياطيات العملات الأجنبية نادرة. لكن في عام ١٩٥٢، وقعت إسرائيل وألمانيا الغربية اتفاقية تنص على أن تدفع ألمانيا الغربية لإسرائيل تعويضًا عن الممتلكات اليهودية التي سرقها النازيون، والمطالبات المادية خلال المحرقة واستيعاب اللاجئين، ونتيجة لذلك دفعت ألمانيا الغربية لدولة الاحتلال حوالي ٧١٤ مليون دولار أمريكي وفقًا لمعدلات التحويل في السنوات ١٩٥٣-١٩٥٥ (سويلم، ٢٠٢٢).

يضاف إلى ذلك أنه منذ تأسيس الكيان الصهيوني، وإضافة إلى ذلك الدعم من ألمانيا الغربية، قدم العديد من اليهود الأمريكيين تبرعات لدولة الاحتلال، والتي كان بلغت في عام ١٩٥٦ وما بعدها حوالي ١٠٠ مليون دولار سنويًا. وفي عام ١٩٥٧ بلغت مبيعات السندات المالية ٣٥٪ من ميزانية التنمية الخاصة في دولة الاحتلال، ثم أصبحت هذه الدولة تعتمد وبشكل كبير على المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ما لبثت إلى أن تحولت إلى

أهم مصدر للدعم السياسي والمالي لدولة الاحتلال على المستوى الدولي (برعام، ٢٠٢٣).

وفي الفترة ما بين الأعوام ١٩٥٠ – ١٩٦٣ شهد اقتصاد الكيان الصهيوني تحولات عدة، منها استثمار عائدات الدعم في مشاريع التنمية الصناعية والزراعية، منها مثلاً تطوير محطة الخضيرة للطاقة، وأشغال البحر الميت، وتطوير الموانئ في مدن حيفا وأسدود وأم الرشاش (إيلات بالعبرية)، ومحطات تحلية المياه، وغيرها من مشاريع البنية التحتية الوطنية، مما سمح لدولة الاحتلال بأن تصبح مكتفية ذاتياً اقتصادياً (سويلم، ٢٠٢٢).

وفي الفترة ذاتها (١٩٥٠ – ١٩٦٣) أعطيت حكومة الاحتلال الأولوية لإقامة الصناعات في المناطق المخصصة للتنمية الاقتصادية، ومن أبرزها مناطق عسقلان والنقب والجليل، ودخلت صناعات عدة كقطاعات أساسية في الاقتصاد، كان أهمها صناعة المواد الغذائية ثم النسيج والملابس، هذا بالإضافة إلى التطورات الهائلة في صناعة التكنولوجيا، حيث وصلت الصادرات الإسرائيلية إلى معدل حوالي ٣٧٠ مليون دولار سنويًا في تلك الفترة (Haft, 2014).

ولتبلية التطورات الاقتصادية فيما بعد هذه الفترة تم تطوير قطاع البنوك ليصبح له وجود حقيقي ومؤثر في اقتصاد دولة الاحتلال، كذلك التزام هذه الدولة القوي بالتنمية أدى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي تجاوزت ١٠٪ سنوياً. بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٣، واستمر هذا التطور حتى حرب يوم الغفران في عام ١٩٧٣ مع مصر، والذي كان بمثابة تراجع اقتصادي، أدى لتوقف النمو وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الإنفاق الحكومي بشكل كبير.

بعدها في عام ١٩٨٣ شهدت دولة الاحتلال أزمة أسهم البنوك، وبحلول عام ١٩٨٤ أصبح الوضع الاقتصادي كارثيًا تقريباً حيث وصل التضخم إلى معدل سنوي يقارب ٤٥٠٪، وكان ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من ١٠٠٠٪ بحلول نهاية العام ١٩٨٥. وعلى الرغم من ذلك فإن خطة الاستقرار الاقتصادي الناجحة التي تم تنفيذها في عام ١٩٨٥، والإصلاحات الاقتصادية في الهيكلية العامة لقطاعات الاقتصاد المختلفة، أعادت تنشيط اقتصاد دولة الاحتلال، وأسهمت في نموه السريع في عقد التسعينيات (برعام، ٢٠٢٣).

ساعد النمو السريع في فترة التسعينيات تغيرات وعوامل دولية عدة، أبرزها تشجيع الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفييتي السابق، والتي تضمنت أيدي عاملة مهرة، والعديد من ذوي التعليم العالي في قطاعات تكنولوجية وطبية واقتصادية، كذلك الخبرة العلمية والتقنية أدت لحفيز قطاع التكنولوجيا، ثم عملية السلام التي بدأت في عام ١٩٩١، والتي أدت لتوقيع اتفاقيات تجارية واقتصادية عديدة مع دول إقليمية أسهمت في زيادة الصادرات الإسرائيلية بشكل كبير (Gorden, 2009).

أسهمت التوجهات القوية في دولة الاحتلال نحو التنمية والعوامل الدولية إلى تكوين أسس اقتصادية جديدة في دولة الاحتلال، حيث شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حتى نهاية العام ٢٠٠٦، تدفق استثمارات أجنبية إلى دولة الاحتلال، وكان منها شركات ترفض التعامل مع

السوق الإسرائيلية قبل توقيع اتفاقيات السلام، وفي عام ٢٠٠٦ بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي في هذه الدولة حوالي ١٣ مليار دولار أمريكي، وتحولت إلى جولة مُقْرضة لأن الاقتصاد الإسرائيلي ينمو، مع أن إجمالي الدين الخارجي الإجمالي المستحق على دولة الاحتلال كان يبلغ ٩٥ مليار دولار أمريكي، وهذا ما نسبته ٤١.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن صافي الدين الخارجي المستحق لها كان كبيراً وبفارق يبلغ حوالي ٦٠ مليار دولار أمريكي. واستمر اقتصاد الكيان الصهيوني بتسجيل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٩، ومعدل البطالة أقل من معدل البطالة في العديد من الدول الغربية (النقيب، ومفيد، ٢٠٢٣).

وحتى إعداد هذه الدراسة البسيطة فإن اقتصاد الكيان الصهيوني المحتل لم يشهد أي تراجع منذ العام ٢٠٠١، فهناك أسباب وراء هذه القوة الاقتصادية، منها تحول دولة الاحتلال إلى مُقرض صاف وليس دولة مدينة، وسياسات الاقتصاد المحافظة بشكل عام التي يتبعها بنك إسرائيل والحكومة، كذلك الأخذ بآراء الاقتصاديين بعدم تبعية الدولة للبنوك كأساس لضخ الأموال في السوق، وعليه الحد من السلوك الاقتصادي المحفوف بالمخاطر، كذلك سياسة تخفيف القيود على الصادرات.

*** أبرز القطاعات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد الإسرائيلي**

نتناول في هذا المبحث أبرز القطاعات الاقتصادية المؤثرة بشكل كبير في اقتصادي دولة الاحتلال، حيث توجد العديد من القطاعات المؤثرة في الدخل القومي والصادرات الخارجية،

**وهي كالآتي: –**

**أولاً: القطاع الزراعي**

يشتهر هذا القطاع بزراعة أنواع مختلفة من الحمضيات، حيث تمثل ثمار الحمضيات الصادرات الزراعية الرئيسية لدولة الاحتلال، كذلك، تعد هذه الدولة إحدى الدول الرائدة في العالم في تصدير الأغذية، كما تنتج إسرائيل وتصدر الزهور والقطن، فقد أدت الكيبوتسات دوراً مهماً في القطاع الزراعي، لأنها أساساً مجتمعات جماعية في إسرائيل تعتمد تقليديًا على الزراعة، وذلك منذ تأسيس الكيان الصهيوني. وإجمالاً وبمعدل ٢.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكيان يأتي من الزراعة، ويعمل ٢.٦٪ من الأيدي في الإنتاج الزراعي بينما يعمل ٦.٣٪ في خدمات الزراعة. وبينما تستورد كميات كبيرة من الحبوب فإنها تتمتع بالاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية والمواد الغذائية الأخرى، إذ تصدر ما قيمته أكثر من ١.٣ مليار دولار من المنتجات الزراعية سنوياً، إضافة إلى ما قيمته ١.٢ مليار دولار من المدخلات الزراعية والتكنولوجيا (سويلم، ٢٠٢٢).

**ثانياً: الخدمات المالية**

وهي الحاضنة للخدمات المصرفية وبرأس المال الاستثماري، ويقوم هذا القطاع على استثمار أموال في صناديق مالية، الهدف منها تكوين رأس مال استثماري نشط، ويقدر عدد هذه الصناديق بأكثر من ١٠٠ منتشرة داخل الكيان الصهيوني، وتدير حوالي ١٠ مليارات دولار أمريكي منذ سنة ٢٠٠٤، ويوجد العديد من المستثمرين الأجانب والمحليين في هذه الصناديق، ولبعض من هذه الصناديق

مكاتب في دولة الاحتلال وخارجها، ويتركز الاستثمار في تمويل قطاع التكنولوجيا الفائقة، ويبلغ عدد الشركات التي تم الاستثمار بها حوالي ٨٠٠ شركة أغلبها شركات التكنولوجيا المتقدمة، ويصعب حصر مساهمتها بالاقتصاد، نظراً لتعدد الشركات، واندماج شركات مع أخرى، وعمليات الاستحواذ، وتفاوت نسب المساهمين الأجانب، وغيرها من العوامل الاقتصادية (النقيب، ومفيد، ٢٠٢٣).

**ثالثا: التكنولوجيا المتطورة**

يعد هذا القطاع أحد أكثر القطاعات تطوراً وتصنيعًا في دولة الاحتلال، وتعد نسبة الإسرائيليين المنخرطين في البحث العلمي والتكنولوجي فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث يوجد ١٤٠ عالمًا وفنيًا لكل ١٠٠٠٠ موظف، حيث تصنف دولة الاحتلال رابعاً في العالم في النشاط العلمي، وفيها أكثر من ١٤٠٠ شركة للعلوم، بما فيها ٣٠٠ شركة أدوية، و٦٠٠ شركة أجهزة طبية، و٤٥٠ شركة صحة رقمية، و٤٦٨ شركة للتكنولوجيا الحيوية، وتعد دولة الاحتلال مركزًا لتصميم أشباه الموصلات ففيها مراكز تصميم الرقائق المملوكة لشركات كبرى متعددة الجنسيات، ويسهم هذا القطاع في علوم البيانات والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي، ويسهم بما معدل حوالي (١٦٪) من الناتج المحلي سنوياً (ساتشو، وآخرون، ٢٠٢٣).

**رابعاً: الغاز الطبيعي**

حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان استخدام الغاز الطبيعي في إسرائيل في حده الأدنى. في أواخر التسعينيات، قررت حكومة دول الاحتلال إسرائيل تشجيع استخدام الغاز الطبيعي لأسباب تتعلق بالبيئة والتكلفة وتنويع الموارد. لكن في ذلك الوقت، لم تكن هناك مصادر محلية للغاز الطبيعي، وكان من المتوقع أن يتم توفير الغاز من الخارج في شكل غاز طبيعي مسال وعن طريق خط أنابيب مستقبلي من مصر (والذي أصبح في نهاية المطاف خط أنابيب العريش–عسقلان). تم وضع خطط لشركة الكهرباء الإسرائيلية لبناء العديد من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي، ولإنشاء شبكة وطنية لتوزيع الغاز، ولإنشاء محطة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال (برعام، ٢٠٢٣).

**خامساً: الصناعات التحويلية**

تمتلك دولة الاحتلال قدرة صناعية كبيرة في صناعة مواد استهلاكية بناء على التركيب الكيميائي والفيزائي للمادة، منها مثلاً صناعات كيميائية متطورة أبرزها الأسمدة والكيماويات بهدف التصدير، ومنتجات البوتاس والأملاح الصناعية ومستحضرات التجميل، إضافة إلى الإنتاج الصناعي للمعادن والآلات والمعدات الكهربائية ومواد البناء والسلع الاستهلاكية، والآلات والمعدات المصنعة في إسرائيل وأجهزة الكمبيوتر والمعدات الطبية والمعدات الزراعية والروبوتات، وصناعة أشباه الموصلات، والأنظمة والمكونات الإلكترونية والمواد المركبة والصناعات الدوائية، وصناعة السفن التجارية وآلات الموانئ والصناعات الثقيلة (ساتشو، وآخرون، ٢٠٢٣).

**سادساً: قطاع السياحة**

تعد دول الاحتلال وجهة سياحية متميزة، نظراً لوجود العديد من المواقع الأثرية في مدن فلسطين المحتلة، بدءاً من القدس وبيت لحم والخليل وحيفا وعكا والناصرة وسبسطية، ففيها العديد من الأماكن التاريخية والتراثية، وقد نما هذا القطاع وبنسبة ٢٥٪ منذ سنة ٢٠١٦، حيث يتضمن هذا القطاع السياحة الدينية وسياحة المغامرات والسياحة الداخلية، وخصوصاً للسياح الذين يعتبرون من أصول يهودية، فيقمون بزيارات دينية، حيث يسهم هذا القطاع بمعدل 20 مليار دولار سنوياً للاقتصاد الإسرائيلي، وهي مساهمة عالية بالنسبة للمساحة الجغرافية لأماكن السياحة (مركز الأبحاث والمعلومات الإسرائيلي، ٢٠٢٣).

**سابعاً: صناعة الألماس**

تتفاوت مساهمة هذا القطاع في اقتصاد دولة الاحتلال، وذلك على الرغم من اعتبارها من المراكز الثلاثة الرئيسية في العالم للألماس المصقول مع بلجيكا والهند، حيث تنخفض أو ترتفع صادرات دولة الاحتلال من الألماس المصقول، وتتراوح ما بين ٥.٥ – ٧.٢ مليار دولار أمريكي سنوياً، وذلك منذ العام ٢٠١٢، وتسهم بحوالي ١٢.٩٪ – ١٤.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (ساتشو، وآخرون، ٢٠٢٣).

**ثامناً: الصناعات العسكرية**

تتميز دولة الاحتلال في هذا القطاع بوجود صناعة المعدات العسكرية المتطورة على مستوى العالم، ففيها ثلاث شركات رئيسية مخصصة لإنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية، وبخاصة في صناعات الطيران الحربي، إضافة لصناعة الأسلحة، إذ لا يقل حجم الصادرات العسكرية الإسرائيلية عن ١٣ مليار دولار سنوياً منذ العام ٢٠٠٤، على الرغم من التعتيم الإعلامي العسكري الذي يمارسه الكيان الصهيوني، إلا أن الأرقام تشير إلى وجود حوالي ١٥٠ شركة مخصصى للصناعات الدفاعية، وتتراوح نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي حوالي ٢٠٪ على أقل تقدير (Haft, 2014).

*** تكلفة الحرب و أثرها على الاقتصاد الأسرائيلي**

*** تكلفة حرب السابع من أكتوبر على قطاع غزة.**

تم تقدير التكلفة الإجمالية لهذه اللحرب بما يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليار شيكل، وذلك بحسب مدة الحرب، وحتى تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٥، وهذه التكلفة تعادل حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الاحتلال، وقد تم تقدير هذه التكلفة بحسب تقرير وزارة المالية الإسرائيلية صدر على شكل دراسة أولية بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٥ أنه تبلغ التكلفة اليومية للحرب على غزة حوالي (٢٦٩) مليون دولار، وهو ما يساوي مليار شيكل يومياً، وهذا الحجم من الإنفاق ما لم يحدث في أي حروب سابقة، وهذه التكلفة على المدى الطويل الذي يصل إليه الضرر على الاقتصاد الإسرائيلي سيعتمد على طول مدة الصراع العسكري، والاعتقاد السائد في دولة الاحتلال أن التأثير على الاقتصاد قد يكون أكثر حدة مما كان عليه في الحلقات السابقة من الصراع العسكري (عربية نيوز، ٢٠٢٤).

وجاء هذا التقدير من البيانات العسكرية التي أوضحت أن العبء المالي والتكاليف لهذه الحرب ستكون أعلى بكثير من أيو حرب سابقة خاضتها قوات الاحتلال، حيث تم حساب الإنفاق الحكومي على قوات الاحتلال النظامية من أجل استمرار الجهد الحربي، وأجور حوالي ٣٥٠ ألف من جنود الاحتياط، والتعويضات المقدمة من الحكومة للشركات اليهودية المتضررة من الحرب، إضافة لحساب إعادة إعمار تأهيل البنى التحتية التي دمرتها المقاومة الفلسطينية، إضافة لتدني الدخل الضريبي وانخفاض الاستهلاك، التي تعد من عوامل التكلفة الأخرى (العربي اليوم، ٢٠٢٣).

فقد استدعى جيش الاحتلال جميع المصنفين ضمن جنود الاحتياط، وهم من الذكور والإناث ما دون سن ٤٠ عاماً، ولا يعانون من أية أمراض أو أعراض جسدية تعقوهم من الانضمام للقتال، حيث يبلغ تعداد جنود الاحتياط حوالي ٣٥٠ ألف جندي بحسب تقدرات وزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا الاستدعاء أدى إلى تعطيل آلاف الشركات، الأمر الذي يستلتزم من الحكومة تعويضها، وهذا محسوب على تكالف الحرب، فضلاً عن التراجع في الناتج المحلي لهذه الشركات (وتد، ٢٠٢٣).

يضاف إلى تكلفة الحرب الضغط المالي الكبير الناتج عن النفقات الحربية على المالية والميزانية العامة لدولة الاحتلال، ومن هذا الضغط قيام (بنك إسرائيل المركزي) ببيع ٨.٢ مليار دولار أمريكي من النقد الأجنبي في شهر أكتوبر لسنة ٢٠٢٣، فهذا أدى إلى تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي، وهذا المبلغ جزء من برنامج اقتصادي تبناه البنك المركزي لبيع ما قيمته ٣٠ مليار دولار من النقد الأجنبي، وذلك لمنع حدوث تدهور في سعر صرف عملة الاحتلال الإسرائيلي (الشيكل)، وتعد هذه المبالغ الأعلى على الإطلاق من بيع النقد الأجنبي (العربي الجديد، ٢٠٢٣).

وبحسب تقديرات شركة "ليدر كابيتال ماركت" الاستشارية، وتقرير شركة (RT) فإن حرب السابع من اكتوبر ستكلف ميزانية دولة الاحتلال إسرائيل حوالي ١٨٠ مليار شيكل وما يعادل ٤٨ مليار دولار أمريكي، بحيث ستتحمل دولة الاحتلال ثلثي التكاليف الإجمالية بيما ستتحمل الولايات المتحدة الأمريكي باقي التكاليف، كذلك قدرت الشركتان بأن استمرار الحرب سيكلف ميزانية الاحتلال حوالي ٢٧٠ مليون دولار يومياً. هذا الصرف الكبير على الحرب يعني أن دولة الاحتلال إسرائيل ستواجه عجزاً في الميزانية خلال العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، وقد يصل إلى ٩٪ من حجم ناتجها المحلي الإجمالي (موقع CNBC، ٢٠٢٣).

أما وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" فقد وصفت الحالة الاقتصادية وضع التكلفة في تقريرها الخاص عن هذه الحرب عن وضع الاقتصاد الإسرائيلي بأنه انتقل من مستقر إلى سلبي، وهذا بناء على المبالغ والتكاليف التي يتم اقتطاعها من ميزانية دولة الاحتلال لتغطية نفقات الحرب، إذ تتوقع هذه الوكالة أن يكون للتكاليف المدنية والعسكرية للحرب تأثير كبير على المساعدات المالية للشركات والقطاعات المتضررة، والتي تقدر تكلفتها بحوالي ٠.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأوضحت الوكالة أيضاً

أن التكاليف تشمل تغطية انخفاض الموارد المالية في عائدات الضرائب، إذ لم يجدي نفعاً جمع حكومة الاحتلال ديوناً سابقة بقيمة ٦ مليارات دولار من الأسواق العالمية لتغطية هذه التكاليف (Rt-online, 2023).

*** الآثار الاقتصادية لحرب ٧ أكتوبر**

**أولاً: انكماش الاقتصاد الإسرائيلي**

أول هذه الآثار ما توقعته وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد آند بورز، حيث تتوقع انكماش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٥٪ في الربع الرابع من العام ٢٠٢٣، وذلك بناء على التوسع في اقتصاد دولة الاحتلال خلال سنة ٢٠٢٣ بنسبة ١.٥٪ فقط، بينما سيكون التوسع في عام ٢٠٢٤ أقا وسيبغ ٠.٠٥٪، وسيليه نمو بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٥. وذلك بناء على الانخفاض في نمو الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية الحرب وبنسبة ٢.٤٪ – ٣٪ مقارنة مع الوضع قبل الحرب، ثم تتوقع انكماشاً بالاقتصاد سيصل ١.٥٪ حتى سنة ٢٠٢٤ (Rt-online, 2023).

**ثانيا: انخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي**

وثاني هذه الآثار أنه منذ بدء الحرب انخفض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي بشكل كبير مقابل الدولار الأمريكي، وهذا الانخفاض ناتج عن الزيادة في عجز الميزانية الإسرائيلية ودفع رواتب جنود الاحتياط، وغياب ١٨٪ ممن هم داخل القوى العاملة من السوق الإسرائيلية، فقد تم تجنيدهم في الجيش، إضافة إلى تكاليف الذين من المستوطنات بالقرب من حدود غزة وحدود لبنان، هذا الغياب من القوى العاملة وإخلاء مناطق كثيرة قلل من أعمال الصناعات التحويلية وأعمال القطاع الخاص (عربية نيوز، ٢٠٢٤).

**ثالثا: النقص في قطاع التكنولوجيا**

والأثر الثالث هو النقص الواضح في قطاع التكنولوجيا، حيث يعمل فيه حوالي ١٤٪ من الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص، كذلك تعتمد دولة الاحتلال على قطاع التكنولوجيا في توظيف وظائف أخرى مثل النقل والجمارك والضرائب، فقد أدى هذا النقص إلى تراجع في قيمة الصادرات التكنولوجية والضرائب المفروضة عليها ونقص في تشغل الوظائف الأخرى، فأدى إلى تراجع في مساهمة قطاع التكنولوجيا من ١٨٪ إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الاحتلال. ويضاف إلى ذلك أن صناعة التكنولوجيا المتطورة شهدت أيضاً انخفاضًا في تدفقات رأس المال الأجنبي والاستثمار فيها (العربي الجديد، ٢٠٢٣).

وحتى إعداد هذه الدراسة فإنه من الصعب تقييم التكلفة المالية والآثار السلبية المتزايدة للحرب، لأن العوامل الاقتصادية المتضررة لا تزال تعاني من آثار سلبية قوية على دولة الاحتلال، وتتكبد خسائر جديدة نتيجة لقصف المقاومة، فقد يتوقف انتاجها جزئياً أو كلياً في أية لحظة، وهو أمر يصعب تقديره إلا بعد نهاية الحرب، فقد تدمرت شركات كلياً وتوقف عملها بشكل واضح، ومنها ما تضررت جزئياً أو تراجعت إلى النصف أو ثلث الإنتاج، ومنها ما قد يعود للعمل لكن بوتيرة إنتاجية أقل، كذلك ارتفاع الإنفاق الحكومي وانخفضا الاقتراض، وانخفاض عائدات الضرائب، الأمر الذي يعني انفخاض في التصنيف الائتماني لهذه

الشركات، فهو مرتبط مع الناتج المحلي الإجمالي، الذي انخفض بنسبة ٣٪ وفقًا للبنك المركزي الإسرائيلي.

ويتبع ذلك تكاليف أخرى تضر بالاقتصاد الإسرائيلي، وهي أنه يعمل العديد من جنود الاحتياط في جيش الدفاع في قطاع التكنولوجيا، في كل يوم يكلفون الدولة مبالغ مالية كبيرة، يقابل ذلك نقص في مجال البحث والتطوير والحفاظ على الحصة السويقية لشركات التكنولوجيا، حيث إن بعض جنود الاحتياط الذين تم استدعاؤهم للقتال توقفوا عن العمل، ثم سيعودون إلى وظائفهم، والنقص في الوظائف وتعويض الشركات المتضررة سيكون على حساب حكومة الاحتلال (RT-online, 2023).

وقد وصف اقتصاديون يهود أن الاقتصاد الإسرائيلي بعد الحرب سيحتاج إلى عملية إغاثة، فقد أصبح يعاني الاقتصادي الإسرائيلي من نزيف مالي ويحتاج إلى جهود تنمية الاقتصاد، حيث تنفق دولة الاحتلال أموالاً طائلة على نشر ما متوسطه أكثر من ٢٢٠ ألف جندي احتياطي في المعركة خلال أشهر الحرب إضافة إلى رواتبهم (RT-online. 2023).

**رابعاً: تكاليف جنود الاحتياط**

أما الأثر الرابع للحرب يتمثل في أن العديد من هؤلاء الاحتياط هم موظفون وعمال في مجال التكنولوجيا الفائقة والزراعة والصناعات التحويلية، واعتماد قطاع التكنولوجيا تحديداً على الاستثمار الأجنبي، لكن هذا الواقع يتضاءل حالياً، ويعود ذلك جزئياً إلى القلق بشأن عدم الاستقرار الذي يعتقد المستثمرون أن حكومة الاحتلال لا تريد إنهاء الحرب.

ولا يقتصر الأمر على دفع تكاليف قوات الاحتياط والإنفاق العسكري فقط، بل إن دولة الاحتلال تدعم أيضاً مائتي ألف من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من القرى المحتلة على طول حدود غزة والحدود الشمالية مع لبنان، ويتم إيواء العديد من هؤلاء الأشخاص الذين تم إجلاؤهم وإطعامهم في فنادق في الشمال والجنوب، وذلك على نفقة الحكومة (وتد، ٢٠٢٣).

**خامساً: الآثار على القطاعات الاقتصادية**

يمكن القول أن آثار هذه الحرب تمتد لتصل جميع قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي بشكل متساوٍ، وذلك لاشتراك هذه القطاعات بعوامل مختلفة، منها مثلاً توقف قطاع السياحة، حيث تظهر شواطئ تل أبيب والبلدة القديمة في القدس خالية من الأجانب، كذلك إلغاء العديد من الاحتفالات، الأمر الذي أضر بقطاعات النقل والسفر والمبيعات والخدمات الفندقية وغيرها، كذلك انخفاض في معدل قوة الشراء. كذلك توقفت أعمال البناء والتشييد بشكل كبير، والتي تعتمد عادة على العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية، وتوقف حوالي ١٠٠ ألف فلسطيني.

ومن أبز القطاعات التي تضررت إلى جانب قطاع التكنولوجيا، هو قطاع الصادرات، حيث انخفضت في جميع المجالات تقريباً، وتم إغلاق حقول الغاز الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط في بداية الحرب لكنها الآن تعمل جزئيًا، وآثار التوقف الجزئي أو الكلي في هذه القطاعات أثر كثيراً

بحسب تقديرات البنك المركزي الإسرائيلي، حيث بلغ الانخفاض ١٩ مليار دولار أمريكي بما فيها عائدات الضرائب (العربي اليوم، ٢٠٢٣).

وفي حالة استمرار الحرب لعدة أشهر أخرى سيتم قياس التكاليف والآثار على مدى أبعد من سنة ٢٠٢٤، فهناك تكلفة شن الحرب، والانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي وما نتج عنه من انخفاض في الإيرادات، ونتج عن العجز في الإنفاق تكاليف الاقتراض، والتي ستؤثر على الميزانية لفترة طويلة بعد انتهاء القتال، إضافة إلى حساب تآكل ثقة المواطنين والشركات والمستثمرين الأجانب في الحكومة وسوف تستغرق هذه الثقة وقتًا لاستعادتها (موقع CNBC، ٢٠٢٣).

وطريقة قياس الآثار تعتمد على مقارنة حرب السابع بالصراعات الماضية، حيث يتحدث الاقتصاديون عن الاقتصاد الإسرائيلي الحديث باعتباره مرنًا بشكل ملحوظ، فقد خاضت دولة الاحتلال حروباً إقليمية على أراضيها في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣؛ والحروب في لبنان وعلى طول حدوده الشمالية في عامي ١٩٨٢ و٢٠٠٦؛ ومعركة استمرت ٥٠ يومًا في غزة عام ٢٠١٤؛ وانتفاضتين في الضفة الغربية المحتلة، شهدتا قتالاً متواصلاً بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين. وبناء على ذلك كان هناك إسراف حكومي كبير في الإنفاق وزيادة ضريبية متزامنة، لكن الفرق الرئيسي بين ذلك الوقت واليوم هو أنه في ذلك الوقت بلغ الدين الحكومي ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وليس ٦٠٪ كما هو الحال اليوم، فوضع دولة الاحتلال من حيث التكاليف في هذه الحرب أفضل بكثير (موقع العربي الجديد، ٢٠٢٤).

بالمقابل سيتم حساب التكلفة التي يتحملها العمال والموظفون، حيث أدت واجبات الاحتياط والتهجير والآثار غير المباشرة للحرب إلى تعطيل ما يصل إلى ٢٠٪ من العمال الإسرائيليين، إذ توقفت أجزاء كبيرة من الاقتصاد لمدة أسبوعين تقريبًا، وكان الناس في حالة صدمة، وكل يوم يكشف حجم الأزمة، وأصبحت المناقشات حول الحياة الطبيعية، مثل العمل أو كسب العيش، غير شرعية تقريبًا، لأنه يتم استدعاء الأفراد دون معرفة متى سيعودون إلى العمل، و لم يتوقع أحد أن يتم تجنيد الأشخاص لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر (نبيل، ٢٠٢٣).

لذا من حيث المدى البعيد ينظر الاقتصاديون الإسرائيليين إلى مسألة: هل يتمتع الاقتصاد بالمرونة الكافية لتحمل الحرب، الإجابة هي لا يتمتع بذلك، لأن الحرب أضرت بالاستثمار الدولي بقطاع التكنولوجيا، نتيجة لتراجع الثقة بأمن إسرائيل، إذ شكلت الحرب ضربة إضافية على إنشاء الابتكار والتعليم والأعمال التجارية الجديدة في الشمال والجنوب التي كانت الأكثر تضرراً بالحرب (العربي، اليوم، ٢٠٢٣.

ثم مدى أهمية المساعدات الأمريكية للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تقدم الولايات المتحدة لدولة الاحتلال دعماً عسكرياً بقيمة حوالي ٣.٨ مليار دولار سنوياً، وتتقاسم الدولتان التكنولوجيا الدفاعية لمنح إسرائيل ميزة استراتيجية على خصومها، كما تبيع الولايات المتحدة

لإسرائيل قنابل وصواريخ وقذائف بمئات الملايين من الدولارات. ويدفع البيت الأبيض بمشروع قانون تمويل إضافي يتضمن ١٤ مليار دولار كمساعدة لإسرائيل في أوائل عام ٢٠٢٤، وقد توقف مشروع القانون في الكونجرس حيث يناقش الجمهوريون والديمقراطيون تمويل الحدود الأمريكية (عربية نيوز، ٢٠٢٤).

وسواء تم تقديم الدعم الأمريكي أم لا، فإن الحرب لم تنتهي بعد، والتكاليف والآثار لا تزال مستمرة، ثم إن تكاليف العلاج للمعاقين والمتضررين نفسياً لم تتوقف، إذ يقدر خبراء حرب يهود أنه يجب إضافة ٨ – ١٠ آلاف معالج مرافق للجنود المصابين، سواء نفسياً أو جسدياً، وهذه التكاليف غير المعروفة ستكون على حساب حكومة الاحتلال ولا يقلل من آثار الحرب، لأن مجرد تلقي المساعدات يشير إلى الأسواق المالية بأن لدينا دعماً اقتصادياً، وهو ما يطمئن الأسواق فقط، لكن الإنفاق على العلاج سيستمر لفترات أطول (وتد، ٢٠٢٣).

*** الخاتمة**

يتضح من هذا البحث أن تداعيات الحرب على الاقتصادي متنوعة ومتعددة، وهي في معظمها تداعيات سلبية تضر على المستوى البعيد، حيث اتضح من المقالات والصفحات المتعددة المنشورة على مواقع الكترونية عدة، بأن العديد من القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية قد تضررت ولو بشكل جزئي أو بسيط، وأنها فقدت المصداقية والثقة من المستثمرين الأجانب، سواء كانوا يهود مساهمين أم من جنسيات أخرى.

ويتضح لنا أنّ هذه الحرب تستنزف مقومات عدة يعتمد عليها الاقتصاد الإسرائيلي ودولة الاحتلال ككل، وأبرزها القطاع الزراعي، فقد وصل الأمر بهذا القطاع أن يتم الاعتماد على استيراد بعض الأنواع من الخضروات الأردنية، وهذا يؤكد حجم الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي الإسرائيلي، مع العلم أن دولة الاحتلال تعد من الدول المتمكنة اقتصادياً، لكن هذه الحرب، واستدعاء حوالي ٣٠٠ ألف جندي إسرائيلي، وإغلاق مناطق عدة نتيجة للقصف من المقاومة الفلسطينية، اضطر هذا القطاع للتخلي عن نسبة كبيرة من الأيدي العاملة، فأدى ذلك لتراجع ملحوظ.

وسواء انتهت هذه الحرب بعد أيام قليلة من إعداد هذه الدراسة، أو استمرت لأشهر أخرى، فإن تبعاتها ستبقى مؤثرة وبشكل قوي على الاقتصاد الإسرائيلي، لأن فقدان الثقة بقطاعات مهمة من الصناعات التكنولوجية والتحويلية والعسكرية وصادراتها، وظهور دولة الاحتلال كدولة لا تكترث بالاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، وضعها في موضع الدولة المنبوذة والتي ستضر بسمعتها في العديد من الاستثمارات وقطاع السياحة، فضلاً عن إعادة إعمار البنى التحتية التي تضررت بفعل قصف المقاومة الفلسطينية. حيث تعد هذه العوامل ذات طبيعة مستمرة في الإصلاح والتحسين على مستوى البنية التحتية وطبيعة التعامل.

ومن النقاط الأساسية التي لا بد من ذكرها، و لم تتطرق لها المواقع الالكترونية والمقالات والآراء، هي مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، فكما هو معروف – للأسف – أن السوق الفلسطينية تعد سوقاً استهلاكياً للمنتجات

الإسرائيلية، وبفعل المقاطعة فقد تضررت قطاعات إنتاجية كثيرة، وبخاصة في الصناعات الغذائية التي تعبر الأكثر انتشاراً، وهي أيضاً من العوامل المستمرة.

ونخلص بنتيجة مفادها، أن هذه الحرب استمرت طويلاً أم لأيام قليلة أخرى، فإن آثارها الاقتصادية ستترك نقاط ضعف في هيكلية الاقتصاد الإسرائيلي، ومنها تراجع الاستثمار والمقاطعة، ثم البحث عن أسواق جديدة لتصدير المنتجات الإسرائيلية ليعود الاقتصاد الإسرائيلي لسابق عهده.

*** التوصيات**

١- عدم الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وقطاعاته والارتباط به، تجنباً للوقوع بأخطاء هذه الحرب، فقد عاني الاقتصاد الفلسطيني وخصوصاً قطاع العمالة من تراجع كبير كان له أثر واضح على الاقتصاد الفلسطيني.

٢- فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي والتخلص من أثار اتفاقية باريس الاقتصادية.

٣- الأقتصاد الاسرائيلي لن يتعافى بشكل سريع ولن يكون قادر على التعافي من أثار الحرب بمفرده، كيف يمكن استغلال هذا دبلوماسياً بربط المساعدات لإسرائيل بتحريك عملية السلام والحصول على مكاسب سياسية .

*** المراجع**

**أولاً- المراجع العربية**


سويلم، حسام (٢٠٢٢). الأهداف القومية الإسرائيلية واستراتيجيات تنفيذها. مقال الكتروني، على موقع الجزيرة نت.

النقيب، فضل، ومفيد قسوم (٢٠٢٣). الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل. الطبعة الثانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

يارون، زليخة (٢٠١٩). المنفعة الاقتصادية للدمج والمساواة بين العرب واليهود في إسرائيل. بحث منشور في سلسلة منشورات مبادرات صندوق إبراهيم، The Abrraham Fund Initiatives .

مركز الأبحاث والمعلومات الإسرائيلي(٢٠٢٣). وحدة أبحاث الدراسات المدينيّة واللوائيّة. الكنيسيت، إسرائيل، على الرابط: http://www.knesset.gov.il/mmm/heb/index.asp

ساوتشو، ماشا، وطالي طال، ويهوديت دوري (٢٠٢٣). بيوتكنولوجيا محيط والعلاقة المتبادلة بينهما. ترجمة للعربية عبير عابد وكاترين مرجيّه، منشورات المركز الإسرائيلي للتربية العلمية والتكنولوجية، تل أبيب.

برعام، جيل (٢٠٢٣). تأثير تطور تكنولوجيا الحرب السبرانية على بناء القوة في إسرائيل. بحث منشور، مجلة تسفا فاستراتيجيا، المجلد ٥، العدد ١٤، ترجمة يولا البطل، منشور بالعربية: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

نبيل، لمياء (٢٠٢٣). هل يتحمل الاقتصاد الإسرائيلي "حرب غزة"؟ مقال الكتروني منشور على الرابط: https://www.cnbcarabia.com

العربي اليوم (٢٠٢٣). العدوان على غزة.. ما هي آثاره الاقتصادية على إسرائيل؟ مقال الكتروني، منشور على الرابط:
https://www.alaraby.com/news

وتد، محمد (٢٠٢٣). حرب غزة تضع إسرائيل في أزمة اقتصادية وأميركا تدفع الثمن. مقال الكتروني على موقع الجزيرة، منشور على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/11/24

موقع CNBC الاقتصادي العربي (٢٠٢٣). هل يتحمل الاقتصاد الإسرائيلي "حرب غزة"؟ مقال الكتروني منشور على الرابط:
https://www.cnbcarabia.com .

عربية نيوز (٢٠٢٤). تقرير لـــ"بلومبرغ" يكشف تكلفة حرب إسرائيل على حماس يوميا. مقال الكتروني منشور على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/world/1669708

العربي الجديد (٢٠٢٣). "موديز": تكلفة الحرب على غزة مليار شيكل يومياً. مقال الكتروني على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/economy

RT-online (2023). The cost of Israel's daily war is 270 million dollars.. What is the total cost? Link:
https://arabic.rt.com/business/1515082

**ثانياً- المراجع الأجنبية**

Haft, Zif (2014). Doing Business in Israel. Dan Margalit, Chairman & CEO, BDO, Israel.

Gorden, Neve (2009). The Political Economy of Israel's Homeland Security/Surveillance Industry. Working Paper III: Ben-Gurion University, Beer-Sheva, Israel.